الأهرام

٤-٤-٢٠٠٩

سرور: زيارة الوفد البرلماني المصري للمنامة صفعة لكل من يشكك في عروبة البحرين

إن شاءت حكومة إسرائيل أن تعبث بالسلام فستكون مسئولة عن ذلك أمام العالم كله

أكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عروبة البحرين وسيادتها، وقال إن الوفد البرلماني المصري جاء إلى المنامة باسم شعب مصر ليعلن ويؤكد عروبة البحرين ولكي يصفع كل المدعين بخلاف ذلك، وليقول إننا جميعا مع البحرين وندعم أمنها ونعتبر أمن البحرين جزءا من الأمن العربي.

وأضاف سرور أن الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك للبحرين ولقاءه مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة في فبراير الماضي، كانت إشارة مهمة تعكس وتؤكد متانة العلاقات بين البلدين، وأن الزيارة جاءت ردا على ما ربطته بعض الدوائر الإيرانية من تصريحات شكلت مساسا بسيادة واستقرار مملكة البحرين.

وأشاد د. سرور في مؤتمر صحفي عقده أمس بالتجربة البرلمانية البحرينية، وأكد أنها تجربة جديرة بالتقدير وأن من يقرأ الدستور البحريني يجد مبادئ دستورية متقدمة لا يخلو منها دستور أي دولة راسخة في الديمقراطية، مؤكدا قدرة البرلمان البحريني بغرفتيه الشورى والنواب على تطبيق مبادئ الدستور الجديد للبحرين.

وحول تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري قال سرور إن القواعد الصارمة التي يطبقها الجهاز المصرفي جعل تأثير الأزمة محدودا، مشيرا إلى أن د. أحمد نظيف رئيس الوزراء ألقى بيانا أمام مجلس الشعب حول الأزمة وأجاب على ٥٥ سؤالا من النواب، وأن تدابير مواجهة الأزمة بدأت بطلب اعتماد إضافي بمبلغ ١٤ مليار جنيه لتمكن الدولة من إقامة مشروعات تكافح بها البطالة وتغذي السوق.

وحول المصالحة مع قطر قال سرور: فلتسأل قطر من المعتدي ومن الذي توافرت فيه الأسباب التي تدعو إلى المصالحة أو غيرها، مؤكدا أن مصر تقوم بواجبها تجاه القضية الفلسطينية، وأن مصر بحضارتها وزعامتها وقيادتها وتضحياتها في القضية الفلسطينية لا تحتاج إلى درس من أحد ولديها نظرة مستقبلية في تقدير الأمور.

وحول التعامل مع الحكومة الإسرائيلية المتطرفة أكد رئيس مجلس الشعب أن الحكومة الإسرائيلية هي شأن داخلي في إسرائيل وليتطرفوا كما يشاءون، فالسياسة المصرية ثابتة تجاه حماية الحق العربي والدفاع عن قضية فلسطين والعمل على تحقيق السلام، وإن شاءت حكومة إسرائيل أن تعبث بالسلام فهي مسئولة عن ذلك أمام العالم كله.

من جانب آخر أشار رئيس مجلس الشعب في حديث لتليفزيون البحرين إلى أن دور مصر في تحقيق المصالحة الفلسطينية واضح تماما عبر جهودها التاريخية منذ عام ١٩٤٨، وأن اهتمامها بالقضية الفلسطينية لم يتوقف حتى عندما وقعت اتفاقية السلام مع إسرائيل، حيث تضمنت الاتفاقية إطارا لحل هذه القضية، مؤكدا أن الفلسطينيين لو كانوا قد استجابوا لهذا الإطار لكان العلم الفلسطيني يرفرف الآن على الأراضي الفلسطينية.

وشدد د. فتحي سرور على أن الأمة العربية تواجه العديد من التحديات والأخطار سواء من جانب إسرائيل أو بعض القوى الإقليمية الأخرى، وقال إن القمة العربية التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة أخيرا، كان ينبغي أن تسفر عن آليات لمواجهة هذه التحديات، بدلا من تكرار الحديث عن المصالحة العربية.

وحول تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية أكد أن العالم العربي كان يمكنه ان يتفادى التأثيرات السلبية لهذه الأزمة، لو كان قد أقام إطارا اقتصاديا موحدا اندمجت فيه الاقتصادات العربية، مشيرا إلى ضرورة إيجاد تكتل اقتصادي عربي لحماية الاقتصادات العربية، وتدوير المال العربي داخل الإقليم العربي وعن طريق مؤسسات عربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

فتحي سرور

وتطرق د. فتحي سرور إلى قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، ووصف القرار بأنه سخيف ومليء بالأخطاء القانونية والسياسية، ومن بينها تجاهل الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها مجرمو الحرب الاسرائيليون ضد الفلسطينيين في قطاع غزة ولم يرتفع صوت يطالب بمحاكمتهم.

وقال إن القانون الدولي العرفي والقانون الدولي الاتفاقي يؤكدان حصانة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، وأن النص على هذه الحصانة قد ورد في العديد من الاتفاقيات الدولية، موضحا أن النظام الأساسي الذي يسمح بمحاكمة رؤساء الدول، ملزم فقط للدول التي وقعت عليه وخرجت عن العرف الدولي وارتضت التخلي عن الحصانة وغيرت دساتيرها كفرنسا التي غيرت دستورها ليسمح بمحاكمة رؤساء الدول.

وناشد سرور المجموعة العربية في الأمم المتحدة أن تتكاتف وتطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تصدر قرارا يطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بتفسير قرار مجلس الأمن وتحديد نطاقه وتأثيره في حصانات رؤساء الدول غير الموقعة وغير المصدقة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

وحذر رئيس مجلس الشعب من خطورة تجاهل النواحي القانونية وشدد على ضرورة كشف هذه النواحي للرأي العام العالمي الذي لا يهتز أو يتحدث بلغة العواطف، وانما تحركه اللغة الموضوعية وهي لغة القانون، مؤكدا ضرورة اتباع جميع الوسائل القانونية لتفسير قرار مجلس الأمن، باعتبار ان الدول التي لم توقع على الاتفاقية لا يمكن ان تتأثر برفع الحصانات وقال إن قرار مجلس الأمن لا ينسحب على الرئيس البشير أو غيره من رؤساء الدول لكون اختصاصه بالاحالة للمحكمة الجنائية الدولية، منبثقا من النظام الاساسي لاتفاقية المحكمة وليس من ميثاق الامم المتحدة، وهو امر لا ينسحب إلا على من ارتضوا التنازل عن حصاناتهم فقط.

■ المنامة ـ من عبد العظيم درويش وسامي كمال ■

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية